حوار

هيئة التحرير

اللواء شقير في حوار مع "الأمن العام":

- لدى العهد القدرة على إمرار المرحلة الصعبة في المنطقة
- اجتماع جدة أوقف التصعيد على الحدود الشرقية وطرحنا الترسيم
- لم تقصّر الأجهزة الأمنية يومًا في مكافحة الإرهاب والجريمة
- العدو الإسرائيلي بتكوينه عدواني لا يعيش إلا بالتوسّع
- وضعنا المديرية على سكة التحوّل الرقمي والمكننة

في اول حوار مع "الامن العام"، قارب المدير العام للامن العام اللواء حسن شقير ملفات عدة، من بينها مكافحة الفساد والتحول الرقمي والمكننة، الى حقوق الموظفين والمواطنين في آن، الى ضبط الحدود والعلاقة مع سوريا، والاعتداءات الاسرائيلية المستمرة، وقضية الموقوفين اللبنانيين في السعودية والامارات وغيرها من الملفات والتحديات

اكد المدير العام للامن العام اللواء حسن شقير انه ليس متخوفا من الفشل، اذ ليس في قاموسه سوى النجاح. هو متفائل بالعهد وبالشعب الذي اثبت على مر السنين ان لديه القدرة على تجاوز الصعاب. ولفت في حديثه الى النشاط الكبير الذي يقوم به رئيس الجمهورية العماد جوزف عون على المستويين الاقليمي والدولي من خلال زياراته واتصالاته لوضع لبنان على سكة الامان، بعد خروجه من حرب قاسية، فيما لا يزال يعاني من احتلال العدو الاسرائيلي للنقاط الخمس واستمرار اعتداءاته على لبنان وعدم التقيد بالقرار 1701 في مقابل التزام لبنان الكامل هذا القرار.

واذ شدد اللواء شقير على ان قضية الموقوفين اللبنانيين في السعودية والامارات على سكة الحل، متوقعا حلحلة تدريجية وصولا الى خاتمة سعيدة قريبا لكل العائلات، اكد ان الاتفاق الذي وقع في جدة بين وزير الدفاع اللبناني ونظيره السوري برعاية سعودية ادى الى توقف العمليات العسكرية ومعالجة اي خروقات.

■ تسلمتم مهامكم في الامن العام في ظل ظروف صعبة لكن اللبنانيين يعقدون آمالا كبيرة على هذا العهد الرئاسي بتحقيق الإنجازات؟ كيف تواجهون هذه المسؤولية؟ وهل تخشون من ان يخيب امل اللبنانيين؟

□ بعد فراغ لمدة سنتين بدأ عهد جديد بانتخاب فخامة الرئيس، فانتظم العمل الاداري في لبنان وبالتالي العمل السياسي. الناس تثق بالعهد الجديد لاسباب عدة، من بينها ان فخامة الرئيس قد اتى من مؤسسة اثبت فيها جدارة عالية، وحافظ عليها لتحافظ بدورها على اللبنانيين وامن البلد في ظل غياب رئيس للجمهورية في حينه. فكان الجيش اللبناني المؤسسة الأم وعلى قدر عال من المسؤولية واثبت جدارة في حفظ البلد وامراره في حقول الغام عدة بنجاح كامل. من الواضح منذ الايام الاولى لتسلم فخامة الرئيس، النشاط الكبير الذي يقوم به على المستويين الاقليمي والدولي من خلال زياراته واتصالاته لوضع لبنان على سكة الأمان، خصوصا وان هناك اعادة تكوين للمنطقة، ولبنان خرج من حرب قاسية ولا يزال يعاني من وجود العدو الاسرائيلي في خمس نقاط واستمراره في الاعتداءات على لبنان وعدم التقيد بالقرار 1701 في مقابل التزام لبنان الكامل هذا القرار. لست متخوفا من الفشل ابدا، اذ ليس في قاموسنا سوى النجاح. من الواضح ان فخامة الرئيس من خلال اختياره فريق عمله، وبالتعاون الوثيق مع السلطة التشريعية الممثلة بالرئيس نبيه بري والسلطة التنفيذية برئاسة رئيس الحكومة نواف سلام والوزراء والاجهزة الامنية، قادر على امرار هذه المرحلة الصعبة في المنطقة من خلال نشاطه وعلاقاته والجهد الكبير الذي يقوم به على مستوى المنطقة، وان يخرج لبنان من هذه الحلقة ونستعيد لبنان الدولة والمؤسسات والمواطنية.

■ يوم تسلمتم مهامكم في الامن العام تحدثتم عن التحديات وعن توجيه البوصلة لتحقيق امور كثيرة وهي متشعبة؟ ما اول الامور التي باشرتم القيام بها؟ وماذا عن مكافحة الفساد وترشيد الادارة؟

□ وضعنا في خطاب التسليم والتسلم برنامج عمل. واول عمل بدأنا به هو وضع المؤسسة على سكة التحول الرقمي والمكننة، فاتصلنا بشركات عدة لانشاء هوية رقمية لكل لبناني تتضمن صورته وبصمته وهويته الشخصية الكاملة من خلال منصة للامن العام تتمتع بمزايا الحفاظ على بيانات اللبنانيين، ليكون لكل لبناني هوية رقمية يختار من خلالها الخدمات المتوافرة في الامن العام، جواز سفر او افادة دخول وخروج او اقامة او تأشيرة ويرسل مستنداته من طريق scan الى الامن العام الذي يدرسها من خلال قواعد بياناته ويتأكد منها ويقوم باعادتها الى المواطن بعد قيامه بالدفع بطريقة الكترونية. بدأت الدراسات لهذا المشروع لمدة ثلاثة اشهر ثم ثلاثة اشهر أخرى لانشاء منصة، ومن ثم شهر للتجربة. نتوقع خلال اقل من سنة اطلاق هذا المشروع بخدماته.

المدير العام للامن العام اللواء حسن شقير يتحدث الى "الامن العام".

هدفنا الاساسي هو الحفاظ على سرية المعلومات وعدم الخرق، وتسهيل امور المواطن ومحاولة ان ينفذ المواطن معاملاته بعيدا من الادارة وان لا يكون على تماس مع الموظفين. اصدرنا مذكرات عدة للتقيد بالدوام واستثمار الطاقة القصوى للعناصر البشرية عبر اجراء التشكيلات التي سيكون مقياسها الكفاءة والولاء للمؤسسة. كما اصدرنا مذكرات على مستوى التعامل مع المواطن ذكرنا فيها الى جانب القيافة والنظافة والترتيب، الابتسامة في وجه المواطن وهو حق من حقوقه. زرت في الامس المبنى رقم واحد ودخلت بين المواطنين من دون معرفة احد، ورأيت كيف ان المواطن ينتظر ويقدم معاملته وكيف يتعامل معه الموظف، وسجلنا بعض الملاحظات التطويرية التي بدأنا في تطبيقها. كذلك سنقوم بترميم ابنية الامن العام وفق نموذج واحد، واظهار الترتيب والنظافة في المكاتب والعمل على نفسية العسكري لاراحته من خلال الخدمة، وبالاخص ان الامن العام مؤسسة تقدم لموظفيها عطاءات. كل ذلك من اجل تكوين بيئة مريحة للموظف والمواطن في آن واحد. الفساد ثقافة نتيجة واقع معين في ظل غياب الرقابة، وبالتالي علينا معالجة اساس المشكلة في ان يكون الموظف مكتفيا وان يحصل المواطن على الخدمة التي يريدها، مما سيلغي اسباب الرشوة والفساد. وهذا ما نحاول القيام

> **لست خائفا على مستقبل لبنان بوجود هذا الشعب وهذه القيادة وهذا الجيش**
>
> **لدينا مخزون جوازات سفر يكفي 14 شهرا وانجزنا دفتر شروط لاجراء مناقصة**

به من خلال ابعاد المواطن عن الموظف، واعطاء الموظف حقوقه وتأمين حق المواطن بالاستحصال على خدمته بكرامة من دون منة من احد.

■ كلفكم رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة متابعة قضية الموقوفين اللبنانيين في السعودية والامارات، وانتم على تواصل مع المعنيين فيهما، اين وصل هذا الملف وهل انتم متفائلون بحله؟

□ كلفت الملف منذ حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، وعند تسلم فخامة رئيس الجمهورية لمهامه اخذ هذا الملف على عاتقه وقام بجهد كبير ادى الى حلحلة اوضاع عدد من اللبنانيين الموقوفين وتوضيح الاسباب التي ادت الى توقيف بعضهم. في المقابل، كانت هناك ايجابية في التعاطي مع هذا الملف من المملكة العربية السعودية مشكورة، كما اثمرت زيارة رئيس الجمهورية الى الامارات عن نتائج ستظهر تباعا مع عودة الاخوة الاماراتيين، ولاحقا ان شاء الله الاخوة الخليجيين، لتتم حلحلة موضوع الموقوفين اللبنانيين لاسباب غير جنائية. فاللبناني الموقوف لاسباب ترتبط بحقوق الغير، موضوع قضائي لكن الذي خالف القوانين لعدم معرفته بمنع بعض الامور المسموح بها في لبنان، يمكن اخذها في الاعتبار ومعالجتها. الموضوع على سكة الحل، ونتوقع حلحلة الامور تدريجا للوصول الى خاتمة سعيدة قريبا لكل العائلات.

■ استطرادا لهذا الكلام هل لمست ان هناك نوعا من عودة الثقة او رد اعتبار للامن اللبناني في الدول العربية على مستوى التعاون، ان على مستوى الارهاب او العلاقات الثنائية وانت بصفتك رئيس جهاز امني اساسي في البلد؟

□ الارهاب عابر للحدود وكذلك الجريمة نتيجة تطور وسائل التكنولوجيا ووسائل التواصل، مما يحتاج الى جهد من كل الاجهزة. في رأيي، لم تقصر الاجهزة الامنية ولو للحظة في هذا الموضوع. قام الجيش اللبناني المؤسسة الأم اضافة الى الامن ◄

◄ العام وامن الدولة والامن الداخلي والجمارك بواجباتهم وتم ضبط عمليات تهريب مخدرات وتوقيف شبكات إرهابية. وكان الامن اللبناني دائما جاهزا رغم الامكانات الضئيلة، وعدم استطاعة الدولة في مرحلة معينة من تأمين الراتب الذي يسمح للعسكري العمل براحة نفسية ويؤمن حياة كريمة لعائلته، اضافة الى عدم استطاعة الدولة القيام بتطوير بعض البرمجيات والتجهيزات، لكن هذا كله لم يؤد الى انكفاء الامن اللبناني. نحن نعلم ان اللبناني هو انسان خلاق، والامن اللبناني هو امن ناشط وحاضر وضباطه في كل الدورات التي يشاركون فيها بالخارج هم من الاوائل فيها. ان انتظام الادارة حاليا واختيار قادة اجهزة ادخل نفسا جديدا ونظرية جديدة، خصوصا تحت مظلة فخامة الرئيس ورعايته للاجهزة واجتماعهم الدوري وتبادل المعلومات بين بعضهم البعض اضافة الى زيارات فخامة الرئيس الى الدول، مما ساهم في قيام قادة الاجهزة الامنية بزيارات عدة لهذه الدول وعقد اتفاقات على مستوى تبادل المعلومات والتعاون والتنسيق لمكافحة الجريمة والارهاب والاتجار بالبشر وتهريب الاسلحة. هذا كله ادى الى استقرار امني، ابرز تجلياته انجاز الانتخابات البلدية من دون مشاكل تذكر، واستطاع الامن اللبناني تأمين البيئة الحاضنة لجميع المواطنين اللبنانيين للتعبير عن رأيهم واختيار ممثليهم.

■ رواتب العسكريين لا تزال على حالها ولم تواكب الغلاء الذي يحصل وهناك اعتراض من المتقاعدين او ممن هم في الخدمة الفعلية، ماذا ستفعلون في هذا الموضوع؟

□ الحكومة اعطت تقديمات تحت عناوين انتاجية واساسات راتب إضافية، لكنها لم تصل الى ما كانت عليه في العام 2018. الا ان راتب العسكري ازداد اليوم، علما اننا كجهاز نعطي مساعدات اجتماعية. انا قلت سابقا ان اللبناني يعوّض هذا النقص المادي بجهده، ونرى في الجيش او في الاجهزة الامنية الاخرى كيف ان العسكري لا يزال يقوم بواجباته ويعرض نفسه الى المخاطر. اما بالنسبة الى المتقاعدين ففي رأيي يجب انصافهم. عندما يخدم العسكري حوالى 30 او 35 سنة، من حقه ان يعيش بكرامته وان يأخذ حقه ومنهم من يكون مصابا. ان شاء الله قريبا، بعد استقرار الوضع السياسي وانتظام الادارة وتحسين الجباية، نصل الى ان تعطي الدولة هؤلاء حقوقهم بعد ان خدموا البلد وقدموا من دمهم وتعبهم. انا عسكري واعلم جيدا كيف ان اولادنا كبروا ولم نرهم.

■ تشاركون في الاجتماعات التي تعقد مع الجانب السوري وآخرها كان الاجتماع في المملكة العربية السعودية، أين وصل هذا الملف وكيف أصبحت العلاقة مع الجانب السوري بعد الاحداث التي حصلت على الحدود الشمالية الشرقية وفي موضوع ترسيم الحدود، ماذا تقولون بعد الذي حكي عن تخلي لبنان عن مزارع شبعا؟

□ برعاية كريمة من المملكة العربية السعودية وبتوجيهات من فخامة رئيس الجمهورية بعد الاحداث التي حصلت على الحدود الشرقية نتيجة القيام باعمال تهريب، توجهت الى جدة مع معالي وزير الدفاع اللواء منسى والعميد قهوجي، وكان من الجانب السوري وزير الدفاع مع فريق عمله، وذلك برعاية من المملكة العربية السعودية ممثلة بالامير خالد بن سلمان. جرت مباحثات مطولة اثمرت عن وضع آلية عمل لضبط الحدود من خلال تقسيم الحدود اللبنانية - السورية الى ثلاثة قطاعات وفي كل قطاع هناك غرفة عمليات تنسق مع غرفة العمليات السورية، اضافة الى غرفة عمليات مركزية من الجانب اللبناني تضم ضابطا من الجيش اللبناني وضابطا من المخابرات وضابطا من الامن العام، ومن الجانب السوري ايضا من الوظائف نفسها، يقومون بالتنسيق اليومي واللحظوي عند حدوث اي تطور. ومنذ شهرين استطاع هذا الاتفاق بأن يوقف العمليات العسكرية وان يعالج الخروقات، وتعلمون ان جزءا كبيرا من الحدود اللبنانية – السورية (352 كلم) متعرج وتضاريسه صعبة. ويعود التهريب بين لبنان وسوريا الى عشرات السنين، فيما يستفيد المهرب من هذه التضاريس على الحدود.

اما بالنسبة الى ترسيم الحدود، فالجانب اللبناني طرح المسألة وابدى السوريون كل تجاوب في الذهاب الى الترسيم، لكن في انتظار تكوين السلطة الامنية والعسكرية في سوريا لمواكبة اللبنانيين بهذا الموضوع. اما عن مزارع شبعا فلم تتم مناقشة الموضوع اطلاقا. هو عمل بين دولتين على مستوى رفيع من اختصاص فخامة الرئيس ومجلس النواب ومجلس الوزراء، وهو يحتاج الى اعمال طوبوغرافية وهندسية استنادا الى وثائق. اللجنة في جدة مهمتها ضبط الخروقات الامنية والعسكرية على الحدود.

لن نسمح بأن يستجدي اللبناني جواز السفر

اجتماعات في دول عربية وضعت اسسا لتبادل المعلومات والتعاون لمكافحة الإرهاب

نحن في صدد انشاء هوية رقمية لكل لبناني من خلال منصة للامن العام

■ يضطلع الامن العام بمهام عدة من بينها حماية الدولة من التهديدات الداخلية والخارجية ومكافحة الإرهاب، ما هي الخطوات الاساسية التي تقومون بها اليوم في ظل المتغيرات التي تحيط بنا؟

□ بالنسبة الى الإرهاب، سبق وقلت ان فخامة الرئيس قام بزيارات عدة مهدت لزياراتنا، وفعلا نحن قمنا بزيارات الى دول عدة منها العراق والسعودية ومصر وسوريا والدوحة، وهناك زيارة لاحقة الى الامارات في القريب العاجل. لقد وضعت هذه الاجتماعات اسسا لتبادل المعلومات والتعاون ومكافحة الإرهاب، كما وضعت اسسا لمكافحة الاتجار بالاسلحة والمخدرات ولا نزال نقوم بهذه الاتصالات والاجتماعات لوضع آلية عمل.

اجتماع جدة لم يناقش اطلاقا موضوع مزارع شبعا

الذكرى 25 لتحرير الجنوب

في الذكرى الخامسة والعشرين لتحرير الجنوب، وجّه المدير العام للامن العام اللواء حسن شقير كلمة الى العسكريين قال فيها انها "تأتي هذا العام والعدو الاسرائيلي لا يزال يحتل خمس نقاط جديدة، بالاضافة الى الاراضي المحتلة على الخط الازرق ومزارع شبعا وتلال كفرشوبا، بينما تتواصل جهود السلطات الرسمية لدى المجتمعين العربي والدولي من اجل انهاء الاحتلال وارغام العدو على احترام مندرجات القرار 1701 واستعادة السيادة الوطنية".

اضاف اللواء شقير: "كونوا على ثقة بأن الدولة اللبنانية بقيادة الرئيس جوزف عون بالتعاون مع السلطتين التشريعية والتنفيذية، لن تتوانى عن استرداد حقها وتحرير اراضيها المحتلة بدعم من الشعب اللبناني والدول العربية والصديقة، وستعود المناطق المحتلة الى الدولة واهلها ويتحرر الجنوب، ويوضع حد للانتهاكات الاسرائيلية الجوية والبحرية للسيادة الوطنية ايا طال الزمن".

وحض العسكريين على "التمسك بشعار الامن العام تضحية وخدمة، من اجل حماية لبنان الى جانب القوى العسكرية والامنية وعلى رأسها الجيش اللبناني، ومساعدة المواطنين وتسهيل معاملاتهم وانجازها بالسرعة الممكنة استنادا الى القوانين والتعليمات، اذ لا تقل المهمة هذه شأناً عن تحرير الارض والدفاع عن الوطن".

■ لبنان لا يزال يواجه الاعتداءات الإسرائيلية واستمرار احتلال النقاط الخمس، هل تتخوفون من ان الاحتلال الإسرائيلي يريد فرض واقع جديد على لبنان؟

□ واظب العدو الاسرائيلي منذ نشأة كيانه على الاعتداء على لبنان منذ العام 1948 اضافة الى اغتصابه ارض فلسطين وتهجير اهلها فيما عانى لبنان من هذه الاعتداءات وصولا الى يومنا هذا. العدو الاسرائيلي لا يزال يحتل خمس نقاط ويقوم باعتداءات يومية مخالفا القرارات الدولية وعلى رأسها 1701، والعدو الاسرائيلي بتكوينه عدواني واسرائيل لا تستطيع العيش الا من خلال توسعها وعدوانيتها. لكننا لا نخاف، وقد اثبت الشعب اللبناني منذ سنة 1975 لغاية الآن، ان لديه قدرات لتجاوز صعاب اكبر من تلك التي مرت علينا. على سبيل المثال، سنة 1982 وصل العدو الاسرائيلي الى بيروت لكنه عاد وخرج واستطعنا اخراجه من ارضنا وانطلقنا. مررنا بعدها بصعوبات في الاعوام 2005 و2006 و2008 وصولا الى الاحداث الاخيرة. اعتقد ان للبنان القدرة من خلال قياداته والعهد، ومن خلال شعبه وتماسكه وولائه لوطنه، وقد تعلمنا مما حصل في الحرب الاخيرة بأن نكون شعبا واحدا وان نلتقي على محبة بلدنا. لست خائفا على لبنان ولا على مستقبله بوجود هذا الشعب وهذه القيادة وهذا الجيش.

■ هل تمت معالجة مسألة جوازات السفر، وماذا تقول للبنانيين حول هذا الموضوع؟ وما هي الخطط الموضوعة للمستقبل لانجاز معاملات جواز السفر في لبنان وفي الممثليات اللبنانية في الخارج؟

□ بالنسبة الى جوازات السفر لدينا مخزون حاليا يكفي 14 شهرا استنادا الى ما نطبعه يوميا. لقد انجزنا دفتر شروط لاجراء مناقصة تم ارسالها الى معالي وزير الداخلية لدراستها وتوقيعها وتعميمها على الشركات المقبولة. ستجرى المناقصة وفقا لقانون الشراء العام، وفي حال فشلت هناك مرسوم يسمح للامن العام بانجاز اتفاق رضائي والاموال محجوزة وتم تدويرها الى العام 2025 ويجري العمل لأن تكون المناقصة او الاتفاق منجزا قبل 14 شهرا ولن نسمح في ان يستجدي اللبناني جواز السفر. اما بالنسبة الى الممثليات فهناك خياران: الخيار الاول هو وضع آلات البصم في القنصليات اللبنانية الاكثر وجودا للبنانيين فيها، وثمة خيار ثان تتم دراسته تعتمده دول اوروبية واميركية مع شركات معروفة بشفافيتها تقوم بأخذ هذه البصمات مع الحفاظ على سريتها وضمن دفاتر الشروط ورقابة مشددة. تجري مفاضلة ما بين ارسال هذه الماكينات إلى القنصليات وتدريب عناصر لاستعمالها، او اسوة ببعض الدول التعاقد مع شركات شفافة ومعروفة ولديها تاريخ في هذا العمل لانجاز هذه البصمات لحصول اللبناني في الخارج على جواز السفر البيومتري.